

## الفساد المالي وأثره على الاقتصاد الليبي

دراسة من واقع تقارير ديوان المحاسبة ومنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة من 2011 إلى 2016م

د. عادل الكاسح إنبيبة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة الزيتونة

Adel.A.Enpaya@gmail.com

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تناول مشكلة الفساد المالي وانعكاساته على الاقتصاد الليبي لاسيما خلال الفترة 2011-2015. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي لتحقيق اهداف الدراسة، بحيث اعتمدت على الكتب والدوريات والمقالات والورقات العلمية المنشورة ، كما اعتمد على تقارير منظمة الشفافية الدولية وتقرير ديوان المحاسبة الليبي الذي تناول الوضع المالي للدولة بالفحص والتدقيق خلال السنوات. تشير نتائج الدراسة إلى أن الفساد في ليبيا مستشري تقريباً في كل مؤسسات الدولة، حيث ازدادت هذه الظاهرة انتشاراً خلال السنوات 2011-2015 م نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات الامني والصراع السياسي، كما تشير النتائج إلى أن مؤسسات الدولة تأثرت تأثيراً كبيراً لاسيما القطاع النفطي الذي خسرت الدولة بسببه ما يقارب 71 مليار دولار ( تقريباً 98 مليار دينار تقريباً)، ناهيك عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى. توصي الدراسة بضرورة مكافحة الفساد وتبني معايير الشفافية وتنظيم الجهاز الإداري للدولة. حيث إنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحقيق نمو وتنمية اقتصادية مع وجود هذا الكم من الفساد.

الكلمات الافتتاحية: الفساد المالي- الاقتصاد الليبي- الاستقرار السياسي والأمني

### مقدمة:

يعدّ الفساد ظاهرة متفشية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه يزداد شدة في الدول النامية وخصوصاً في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فمع توافر كل عوامل النمو والتنمية كمصادر الطاقة والثروة الحيوانية، والزراعية، والسياحة والموارد البشرية، إلا أنها من أقل الدول نمواً اقتصادياً وأكثر شعوبها فقراً وتخلفاً. فالفساد ينخر الدول من أعلى الهرم (النظام السياسي- والتشريعي والرقابي) الى أسفله في جميع مؤسسات القطاع العام والخاص تقريباً. وسخر الباحثون والمهتمون والمشرعون محلياً ودولياً وقتهم للتعريف به وبأشكاله ومصدره، وطرق مكافحته ، وأصدرت

التشريعات اللازمة لمكافحة. ففي سنة 2003 وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على اصدار الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، حيث ضمت الوثيقة تعريف الفساد وتصنيفه وتصنيفه مثل الرشوة والاختلاس وإساءة استغلال النفوذ والسلطة... الخ. كذلك منظمة الشفافية الدولية التي أسست في برلين سنة 1995. بناءً على ما تقدم، هذه الدراسة تحاول توصيف ظاهرة الفساد وبيان اثرها على الاقتصاد الوطني.

### مشكلة الدراسة:

طبقاً لمؤشر المنظمة الدولية للفساد، فإن ليبيا احتلت المرتبة 176/170 خلال سنة 2016 م، أي من أسوأ عشر دول فساداً في العالم. كما بينت نتائج فحص ديوان المحاسبة الليبي في تقريره السنوي لسنة 2015 م حجم الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والجهات العامة والحكومية وقدمت مؤشرات خطيرة لتزايد ظاهرة الفساد في ليبيا ومدى تأثير جميع القطاعات والمؤسسات به، الأمر الذي أكد مؤشر منظمة الشفافية الدولية. وطبقاً لتقرير ديوان المحاسبة الليبي، إن الفساد المالي والإداري في ليبيا متغلغل في جميع مؤسسات الدولة تقريباً، وزادت هذه الظاهرة انتشاراً خلال الفترة 2011-2015 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني والصراع المسلح، مما أزهق ميزانية الدولة بشكل خاص والاقتصاد الكلي بشكل عام. فلم يؤثر ذلك في عملية النمو والتنمية فحسب، بل أثر حتى على المجتمع المدني داخل ليبيا، من هنا تبادر إلى ذهن الباحث سؤال مهم وهو ما هي انعكاسات أو أثر الفساد المالي على الاقتصاد الليبي؟

### فرضيات الدراسة

- 1- تعاني المنطقة العربية من تفشي ظاهرة الفساد وخاصة ليبيا بسبب الأنظمة الشمولية وانعدام الشفافية والافصاح ووسائل الرقابة وغياب التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد.
- 2- ظاهرة الفساد في ليبيا متجذرة منذ القدم وزادت حدته خلال الفترة الأخيرة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي.
- 3- تأثرات جميع مؤسسات الدولة وقطاعاتها بالفساد خلال السنوات الأخيرة.
- 4- غياب القانون و البيروقراطية و تدني مستوى دخول الأفراد أهم أسباب تفشي الفساد في ليبيا.

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف على النحو التالي :

1. التعريف بالفساد المالي وبيان مظاهره وأنواعه ودوافعه.
2. بيان أثر الفساد على الاقتصاد من خلال دراسات سابقة وتقارير دولية.
3. معرفة واقع الفساد في المنطقة العربية والخطوات المنجزة التي اتخذت لمكافحته والحد منه.
4. بيان أثر الفساد المالي على الاقتصاد الليبي استنادا الى تقارير ديوان المحاسبة.

### أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تسليط الضوء على حجم الفساد المستشري بالدولة الليبية في جميع قطاعاتها ومؤسساتها الخدمية، والاقتصادية، والإدارية، والمالية، والخطر الذي يهدد هذه المؤسسات في حال عدم إتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من هذا الفساد الواضح المعالم، في حين تتمثل الأهمية التطبيقية في اقتراح جملة من التوصيات التي من شأنها تساعد متخذي القرارات في محاربة الفساد والحد منه.

### منهجية الدراسة

أستخدم المنهج الوصفي للتعريف بمفهوم الفساد ومظاهره وأنواعه، وأسبابه ، وأثاره على مختلف المستويات، وطرق مكافحته. اعتمدت الدراسة على الكتب، والدوريات، والمقالات العلمية، والتقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، وديوان المحاسبة الليبي. كذلك أستخدم المنهج التحليلي للتعرف على واقع الفساد في ليبيا، مع بيان أثر النزاع السياسي، والعسكري، والانفلات الأمني على تنامي ظاهرة الفساد في القطاعات الاقتصادية ومؤسسات الدولة المختلفة، وذلك من خلال استخلاص و تحليل وتبويب حجم الأموال المهذرة والأموال المصروفة بالمخالفة للوائح المالية للدولة، أو من خلال التزوير والغش والتدليس ، و توصيف وتبويب هذه البيانات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة لبيان حجم الفساد المالي في الجهاز الاداري والشركات العامة والقطاع العام في الدولة الليبية. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على الفساد المالي لسهولة تتبعه وقياسه نسبيا بالمقارنة مع الفساد الاداري. وبناء عليه فان الدراسة بخلاف المقدمة قسمت الى ثلاث مباحث رئيسية بالإضافة الى المقدمة والنتائج والتوصيات، وهي: المبحث الأول يهتم بالتعريف بالفساد المالي ، بيان مظاهره وأنواعه ودوافعه والاثار المترتبة عليه. أما المبحث الثاني فيهتم بدراسة واقع الفساد في المنطقة العربية عامة وفي ليبيا خاصة مبينا حجمه وأثاره على مختلف قطاعات الدولة. يليه المبحث الثالث الذي يتناول استراتيجية مكافحة الفساد والحد منه، مبينا تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد،

والاستراتيجية التي تبنتها الدولة الليبية في مكافحة الفساد، وتختتم الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات.

## المبحث الأول مفهوم الفساد

لا يوجد تعريف موحد للفساد بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشعبها واختلاف مصادره وتنوع صوره وتباين المنهج المتبع في توصيفه قانونيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو اخلاقيا، ومن هذه التعريفات ما يلي: يعرف الفساد بأنه "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لمكسب الخاص"<sup>1</sup>. أما البنك الدولي فقد عرفه بأنه "سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب شخصية"<sup>2</sup> وعرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"<sup>3</sup>. أما الفساد وفقا لتعريف الامم المتحدة هو "سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة". أما في موسوعة العلوم الاجتماعية فيعرف الفساد بأنه "استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوى للمسؤولين المحليين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص"<sup>4</sup>.

من أدبيات الدراسة يمكن أن التميز بين نوعين من الفساد: فساد اداري وفساد مالي، على الرغم من أنهما وجهان لعملة واحدة، فالفساد المالي يقصد به الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم ، أما الفساد الإداري فيتعلق بالانحرافات الوظيفية لموظفي القطاع العام والخاص على حد سواء من خلال مخالفتهم للتشريع القانوني وضوابط القيم الفردية كالرشوة، وهو ما يرمز لاستغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة<sup>5</sup>. كما يعرف الفساد الإداري بأنه "الخروج عن القواعد الأخلاقية الصحيحة وغياب الضوابط التي يجب أن تحكم السلوك، ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك"<sup>6</sup>. كذلك يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه "استغلال الوظيفة

1مفيد دنون يونس، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 10 ، المجلد 32 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010 ، ص 245

2نجلاء محمد إبراهيم بكر، الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3 ، مصر، 2009 ، ص ص 4-5

3منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد في العالم للعام 2007 م، العراق ، ص 213 .

4حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون ، الفساد جذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 18 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2006 ، ص 27

5سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد المالي و الإداري في العراق، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد و إهدار المال العام باليمن ،

www.nscoyemen.com

6 المجمع اللبناني لتعزيز الشفافية/ لا فساد / كتاب الفساد / ط 1 – 2005 م مطابع تكنوبرس – لبنان

العامّة ونفوذها لتحقيق مكاسب شخصية (مادية أو معنوية) بشكل يتعارض مع القوانين سواء ثم ذلك بشكل فردي أو جماعي"<sup>1</sup>.

مما سبق يمكن تعريف الفساد بأنه سوء استعمال السلطة في القطاع العام أو الخاص لتحقيق مكاسب شخصية سواء كانت مادية كالترشح أو معنوية كتحقيق الولاءات. هذه الظاهرة تنتشر في جميع مفاصل الدولة و مؤسساتها وقطاعاتها المختلفة ابتداء من السياسيين و المرشحين والتنفيذيين.

**موقف الاسلام من الفساد:** الفساد في الاسلام ضد الاصلاح، حيث أشار القرآن الكريم في آيات كثيرة إلى الفساد وعقوبته ونهاية المفسدين، فقال تعالى ناهيا عن الافساد في الارض ( ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها) الاعراف(56)، وقال تعالى منبها عباده ( ولا تبغ الفساد في الارض إن الله لا يحب المفسدين) القصص (77)، وقال سبحانه واصفا من حمل المسؤولية (واذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) البقرة ( 205 )، وقال تعالى ( ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيد الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ) الروم (41). وقال سبحانه مبينا عقوبة الافساد في الارض ((إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم) (سورة المائدة الآية33).

أما في السنة النبوية فقد وردت أحاديث كثيرة تحرم الفساد وتنتهي عنه، فقد أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل لجمع الزكاة فلما عاد قال هذا لكم وهذا اهدي الي فقام عليه الصلاة والسلام خطيباً فحمد الله واثى عليه وقال : " ما بال العامل نبعثه فيجئ فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلي ،ألا جلس في دار امة وأبيه فينظر أيهدى إليه أم لا، لا يأتي احدكم بشيء من ذلك الا جاء به يوم القيامة إن كان بعير فله رغاء، أو بقرة فلها خوار او شاة فلها ثغاء اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت .(سنن ابي داوود ج 3، ص 135 ).

وعندما بعث النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن رواحة الى اليهود ليقدر ما يجب عليهم في نخيلهم من خراج ،جمع له اليهود بعضاً من حلي نساءهم وقالوا له هذا لك وخفف عنا، فقال لهم : يا معشر يهود إن ما عرضتم علي من الرشوة فإنها سحت وإننا لا نأكلها ، فقالوا له : " بهذا قامت السماوات والارض " . ويرى العلماء أن ما يؤخذ من بيت المال بغير حقة يسمى " الغلول "والغلول

<sup>1</sup> عز الدين بن تركي، منصف شرقي، الفساد الاداري : أسبابه، آثاره، طرق مكافحته- اشارة الى تجارب بعض الدول. ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية لحد من الفساد المالي والاداري، يومي 6-7/5/2012 .

محرم في الاسلام ،قال تعالى :- " وما كان لنبي ان يغفل ومن يغفل يأتي بما غل يوم القيامة " ( آل عمران 161).

ورد في صحيح مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : "لا يسترعي الله عبدا على رعيه يموت حين يموت وهو غاش لها الا حرم الله عليه الجنة ". وروى الامام أحمد عن توبان قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والرائش يعني الذي يسعى بينهما ".

ولقد دأب المسلمون على نهج النبي صلى الله عليه وسلم وخاصة في عهد الخلفاء الراشدين الامر الذي وطأ حكم الاسلام وانتشاره في شرق البلاد وغربها. أما عندما ترك المسلمون كتاب الله وسنة نبيه استشرى الفساد في كل مؤسسات الدولة وانتشر الفقر والظلم والهوان.

### مظاهر الفساد

من الصعب جدا حصر وتحديد مظاهر وصور الفساد، فهو يختلف باختلاف من يمارسه أو أهدافه التي يسعى لتحقيقها، سواء كان المتورط في الفساد شخصا طبيعيا أو معنويا، فقد يكون فردا أو جماعة أو حزبا سياسيا أو مؤسسة عامة أو خاصة، بحيث ينتشر الفساد في كل مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>. ويمكن تصنيف مظاهر الفساد في الاتي<sup>2</sup> :

1- الرشوة :وهي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول. وتعد من أكثر مظاهر الفساد شيوعا وانتشارا وتأثيرا بين طبقات المجتمع المختلفة، فقد تكون ذات قيمة مادية أو عينية، وعادة تأخذ مسميات مختلفة بين مقدميها وأخذائها، فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها اكرامية والكل يعي أنها رشوة مهما اختلفت التسميات<sup>3</sup>.

2- المحسوبية: وهي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ... الخ ،دون أن يكونوا مستحقين لها. وتتمثل في استغلال السلطة والنفوذ للمحاباة أو التحيز لشخص طبيعي أو معنوي بشكل يتعارض مع القوانين واللوائح<sup>4</sup>.

1 بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص 28

2-محمود الفطاطة، الفساد: الصورة الأخرى للهلاك:2007www.aman-palestine.org

3 هاشم الشمري، إثثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2011 ، ص57

4 كمال أمين الوصال، الفساد ، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة عالم الفكر، المجلد 38 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009 ، ص 327

3-المحاباة: وهي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة.

4-الواسطة: وتعني التدخل لصلح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق. كما تعرف على أنها أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر، وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية وأحيانا ما تستخدم باسم عاطفة الخير وما يعرف بالشفقة أو الشفاعة<sup>1</sup>.

5-نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

6-الابتزاز: أي الحصول على أموال من أي موظف أو مسؤول مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد.

كما يمكن أن تضاف صور أخرى للفساد تتمثل في الآتي<sup>2</sup>:

1-إستغلال المنصب العام : حيث يلجأ القياديون وأصحاب المراكز الوظيفية العالية إلى إستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية ، وبمرور الوقت يصبحون من كبار رجال الاعمال فتزداد ثروتهم على حساب الشعب.

2-الإعتداء على المال العام : يعتدي السياسيون والمسؤولون الحكوميون على المال العام من خلال سحب قروض من البنوك العامة أو تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصوله على جزء من القرض على سبيل الرشوة أو العمولة ، و الاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.

3-التهرب الضريبي والجمركي: قد يأخذ الفساد شكلا آخر يتمثل في التهرب الضريبي ودفع الرشاوي مقابل الاعفاء او التخفيض الضريبي أو الجمركي من القطاع الخاص ،فهم يدفعون الرشاوي مقابل حصولهم على تخفيض و إعفاء ضريبي أو جمركي لفترة طويلة من خلال التلاعب على القوانين.

<sup>1</sup> هاشم الشمري ، إيثار الفتلي، مرجع سابق، ص 53

<sup>2</sup> . زياد عربية ،الفساد ،مجلة دراسات استراتيجية،العدد 16 ، جامعة دمشق، 2005 ، ص 20

4- الرشوة المحلية والدولية :عندما تعطى وتؤخذ الرشوة داخل حدود الدولة يطلق عليها رشوة محلية، فهي تدفع للفوز بمشاريع ومناقصات بغض النظر عن كفاءتها وقدرتها على تنفيذ هذه المشاريع . أما عندما تدفع خارج البلد لقاء شراء معدات و مستلزمات و تجهيزات من شركة دون أخرى أو الفوز بالمناقصات الدولية لتنفيذ المشروعات الضخمة ،امتيازات التنقيب عن مصادر الطاقة ، شراء الطائرات المدنية ، العتاد العسكري...إلخ. فتنسابق الشركات الأجنبية في دفع الرشاوي مقابل الحصول على المناقصات الخارجية و الامتيازات في تلك الدول.

5-تهريب الأموال : و عادة ما تكون تلك الأموال نتاج أحد العمليات السابقة ، فيتم تهريبها إلى مصارف و أسواق مالية في دول اخرى.

### أنواع الفساد

بشكل عام يمكن أن يصنف الفساد الاداري الى أربعة أصناف رئيسية<sup>1</sup>:

1-**الإنحرافات المالية** وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف أثناء تأدية عمله والمتعلقة بالنواحي المالية للمؤسسة التي يعمل بها، وتشمل:-

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها.
- مخالفة المناقصات والمزايدات ومنظومة المخازن والمشتريات.
- الاهمال والتقصير الذي يترتب عليه ضياع الاموال العامة.
- اهدار المال العام وضياع حقوق الدولة نتيجة اي تصرف عمدي من الموظفين في المؤسسة.

2-**الانحرافات التنظيمية** وهي كل المخالفات الادارية والتنظيمية التي يرتكبها الموظف جراء تأدية عمله داخل المنظمة، ومن أمثلتها :

- الامتناع عن تأدية العمل أو التقصير في أداء العمل.
- الغياب المتكرر وعدم الالتزام بمواعيد العمل.
- مخالفة تعليمات رؤساء الاقسام ومدراء الادارات والرؤساء.

<sup>1</sup> عادل محمد عبدالرحمن، الفساد الاداري : دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط، مجلة مصر المعاصرة، مج 103، ع 502، مصر 2011، ص ص 362-363



3-الانحرافات السلوكية وتشمل أي مخالفة أو سلوك شخصي وغير اخلاقي يرتكبه الموظف أثناء تأدية عمله، ومثال ذلك:

- اهانة الوظيفة وعدم المحافظة على كرامتها وعدم احترامها.
- أداء أعمال الغير براتب بغير إذن السلطات المختصة.
- الاستحواذ او شراء منتجات المؤسسة وبيعها على حسابه الخاص.
- العمل بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه ان يؤثر على وظيفته الاصلية.

4-الانحرافات الجنائية وتشمل المخالفات القانونية التي يرتكبها الموظف والتي تؤدي بالإضرار بالمصلحة العامة وتنطوي على جرائم جنائية مثل الرشوة، الاختلاس، التزوير، السرقة.

#### دوافع الفساد وأسبابه

توجد عدة أسباب أو دوافع تدعو الموظفين في القطاع العام والخاص أو الموكلة لهم السلطة في استغلال مناصبهم ومراكزهم الوظيفية لتحقيق مكاسبهم الشخصية . وبشكل عام تشير يمكن أن تصنف دوافع الفساد الى ثلاث عوامل رئيسية تساعد على تفشي ظاهرة الفساد وانتشارها في الدول وهي عوامل شخصية، عوامل مؤسسية وتنظيمية، وعوامل بيئية<sup>1</sup>:

**أولا العوامل الشخصية:** حيث أنه لوحظ أن الموظفين الصغار في العمر هم أحد أسباب تفشي ظاهرة الفساد بسبب قلة مواردهم وكثرة التزاماتهم المالية، الأمر الذي يدفعهم إلى تدبير المزيد من الأموال ولو بطرق غير مشروعة، كذلك الموظفين الذي أمضوا سنوات عديدة في الخدمة وخاصة في نفس المؤسسة أو المنظمة ، الأمر الذي ساعدهم على المعرفة التامة بأساليب اخفاء الممارسات الادارية الفاسدة واستغلال مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، هذا الأمر يدعو الموظفين الجدد التأثر بزملائهم وانغماسهم في الفساد المالي والاداري. أيضا تشير الدراسات الى أنه بعكس المجتمعات ذات النظام التعليمي الكفو والقائم على أسس علمية، فان الدول التي بها نظام تعليمي غير كفو و يسهل فيها الحصول على مؤهل علمي، يمكن أن يحصلوا على وظيفة أو منصب مرموق في المنظمة أو في الدولة وبطرق غير قانونية، وبالتالي يمكن لأفراد هذه المجتمع أن يكونوا أكثر ميلا لممارسة الفساد الاداري والمالي.

<sup>1</sup> طاهر الغالبي، صالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص385-396

**ثانيا العوامل المؤسسية والتنظيمية:** تتنوع وتتعدد العوامل المؤسسية والتنظيمية التي تساعد على تفشي الفساد، فأغلب هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك الإداري أو التنظيمي بحيث يصبح سلوكا منحرفا وغير منضبطا، ومن أهم هذه العوامل ثقافة الفساد المتفشية في المؤسسات والمنظمات الادارية والمالية، فانعدام وجود ثقافة الولاء والمحافظة على المنظمة يؤدي إلى عدم الالتزام بالسلوكيات الحسنة في الادارة الأمر الذي يساعد في تفشي هذه الظاهرة. أشارت الدراسات أيضا الى ان المنظمات كبيرة الحجم والمحتوية على عدد كبير من الموظفين الذين لا يمارسون أي عمل فعلي يؤدي الى تفشي الممارسات غير القانونية التي يصعب السيطرة عليها كالرشوة والوساطة والابتزاز. أيضا ضعف النظام الرقابي في المنظمة وأساليب تقييم الأداء وعدم المساءلة والمحاسبة والبيروقراطية في اتخاذ القرار بشأن معاقبة المفسدين عامل مهم ساعد في تفشي الفساد. كذلك من العوامل المساعدة على الفساد عدم وضوح الهياكل التنظيمية وعدم وضوح السلطة واساءة توزيع الادوار والخلل في التوصيف الوظيفي، كذلك عدم الاستقرار الوظيفي ورغبة الموظف باستغلال منصبه للترشح وتكوين العلاقات وتوظيف الاخرين للحصول على الولاء، كل ذلك يساعد في الممارسات غير القانونية وتحقيق المكاسب الشخصية بطرق مختلفة.

**ثالثا العوامل السياسية:** تعتبر العوامل البيئية من أهم العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد بسبب تداخلها وتوعها بحيث يصعب تتبع طرق الفساد والمفسدين، ومن هذه العوامل عوامل البيئة السياسية وخاصة في دول العالم الثالث، ففساد النخبة السياسية في هذه المجتمعات لا يفسد الحياة السياسية في فحسب، بل يتعداه الى جميع طبقات المجتمع ومؤسساته، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية والمشاركة في الحكم، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية. فعدم وجود دستور دائم ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين الحقوق والواجبات، أو سيطرة الدولة على وسائل الاعلام الأمر الذي يمنع من أو يصعب محاسبة الفاسدين وتعريتهم أمام الرأي العام، أو حتى ضعف مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الدولة، كل ذلك قد يساعد في انتشار الفساد وترهل مؤسسات الدولة وضعفها الأمر الذي يؤثر سلبا على المجتمع.

**رابعا العوامل الاقتصادية:** أيضا من العوامل البيئية التي تساهم في تفشي ظاهرة الفساد عوامل البيئة الاقتصادية ، حيث أن غياب أو حتى عدم وضوح النظام الاقتصادي وسوء التخطيط في الدولة بالإضافة الى غياب السياسات النقدية والمالية والاقتصادية للدولة بسبب الحروب والأزمات والصراع السياسي والعسكري وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، كل ذلك له انعكاسات سلبية على الاقتصاد مثل

ارتفاع البطالة، انخفاض الأجور، انخفاض قيمة العملة، هروب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية ، عدم فعالية انظمة الرقابة الاقتصادية والمالية.

**خامسا العوامل الاجتماعية:** للعوامل الاجتماعية أيضا دورا فعالا في تفشي هذه الظاهرة، حيث أن ظاهرة الفساد في الدول النامية أصبحت ثقافة مقبولة في هذه المجتمعات، فلا وجود للمؤسسات أو منظمات المجتمع المدني أو الحراك المجتمعي الذي يحارب الفساد أو يحذر منه، مثل جمعيات حماية المستهلكين، وجمعيات مكافحة الفساد، وهيئات الاعلام. كما أن ارتفاع معدلات الفقر والعوز والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة في الدولة ، وفر البيئة الملائمة لتغلغل الفساد في المجتمعات.

**سادسا عوامل البيئة التشريعية والقانونية:** من العوامل التي تدفع بانتشار هذه الظاهرة أيضا عوامل البيئة القانونية والتشريعية، حيث أن الافتقار الى التشريعات والقوانين الرادعة لجرائم الفساد أو ضعفها ووجود الثغرات القانونية للتهرب من العقوبات ، اضافة الى عدم نزاهة القضاء وعدم استقلاليته يعد من أهم العوامل التي تشجع على تنامي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة.

#### الأثار المترتبة على تفشي ظاهرة الفساد

بما أن الفساد هو مجموعة من الأفعال التي يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص بدون وجه حق للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت عليه القوانين والتشريعات واللوائح، فإنه يعد جريمة يترتب عليها العديد من الآثار الوخيمة المؤثرة على مسيرة الإصلاح والتنمية. الدراسات التطبيقية خلال عقدين من الزمن أثبتت أن الفساد له أثر سلبي على النمو الاقتصادي ، الاستقرار السياسي، كفاءة القضاء، التحول الديمقراطي، التحصيل العلمي ، وتوزيع الدخل<sup>1</sup> . فالفساد يؤثر بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في جميع مؤسسات الدولة لاسيما الاقتصادية وبالتالي يؤثر في اقتصادها ومعدل نموها وتقدمها، ويمكن أن نتطرق لهذه الآثار من ثلاث نواحي هي:

#### أولا الأثار السياسية

انتشار ظاهرة الفساد في الدول له انعكاسات سلبية على مستوى المنظومة السياسية برمتها سواء من حيث شرعيتها أو استقرارها أو سمعتها. فعدم الاستقرار السياسي نتيجة الانقلابات العسكرية أو

---

Banuri and Eckel , (2012) Experiments and corruption, a review, Development Research Group, World Bank, WPS 2012. <sup>1</sup>

الانتخابات غير النزيهة، ينتج عنه سياسيين واحزاب غير صالحة، فتعمل هذه الحكومات أو السياسيين على اتخاذ قرارات توافق مصالحهم الشخصية مثل توقيع معاهدات واتفاقيات أو طلب قروض من دول ومؤسسات دولية قد تكون ملزمة بشروط جزائية، و قد يترتب الاخلال بها فقدان الدولة لسيادتها<sup>1</sup>. أيضا من مساوي الفساد على المستوى السياسي أنه يؤدي إلى افتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وهذا ناجم عن تركيز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة من دون التشاور أو الاستفادة من أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن ماهية القرار والنتائج المترتبة على اتخاذه. مما قد يكلف الدولة دفع تعويضات مادية أو سمعة دولية سيئة أو حتى عقوبات دولية<sup>2</sup>. كما يؤدي الفساد السياسي الى خلق جو من النفاق السياسي نتيجة لشراء الولاءات السياسية ، و يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة واجهزة الرقابة والمساءلة<sup>3</sup> .

**ثانيا الأثار الاقتصادية** يعد الفساد من أهم العوائق أمام النمو والتنمية الاقتصادية. حيث أثبتت الكثير من الدراسات إن للفساد تأثير سيئ على النمو والتطور الاقتصادي، فعند اختبار مجموعة من المتغيرات لتحليل العلاقة بين الفساد وهيكل الإنفاق الحكومي، وجد بأن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي ويغير من هيكل الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى تخفيض معدل الإنفاق على الخدمات العامة<sup>4</sup> . فالفساد يزيد من تكلفة المعاملات والمشاريع والنفقات والاستثمارات ويحد من دوافع وفرص الاستثمارات و إيرادات الدولة بسبب التلاعب في جميع مواردها المالية. فمثلا تشير إحصاءات رسمية إلى أن حجم الأضرار التي وقعت على الاقتصاد الروسي بسبب الفساد بلغت نحو 40 مليار روبل (572 مليون دولار) في النصف الأول من عام 2014، بينما تمكنت السلطات من كشف 11500 قضية فساد خلال تلك الفترة، لم يصل منها إلى المحاكم سوى 6500 فقط<sup>5</sup>.

فالمناخ الاقتصادي الذي ينتشر فيه الفساد يمنح فرصة للمستثمرين وأصحاب المشاريع ومقدمي الخدمات لتجاهل معايير الجودة المهنية و يجعل تطبيق القانون أمرا صعبا، فهو يدفع الى توقيع

<sup>1</sup> هاشم الشمري ، إثثار الفتلي، مرجع سابق، ص 100

<sup>2</sup> مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص 28

<sup>3</sup> الفطافطة، مرجع سبق ذكره

<sup>4</sup> مهدي، ساهر عبد الكاظم، الفساد الإداري، أسبابه وآثاره ، وأهم أساليب المعالجة

<sup>5</sup> إفتكار مانع، مقال لقناة الجزيرة بعنوان الفساد ينهش اقتصاد روسيا على الشبكة العنكبوتية

موجود بتاريخ 2017/3/14 <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/23>

عقود وإبرام صفقات وإتمام معاملات مخالفة لأحكام القوانين واللوائح وغير مطابقة للمواصفات المطلوبة وبتكاليف عالية بسبب الرشوة أو غيرها من مظاهر الفساد المعروفة. فالكثير من الدراسات والابحاث التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول أثبتت أنه كلما انتشر الفساد تدنى الدخل القومي والتنمية الاقتصادية والاستثمار والانفاق على التعليم<sup>1</sup>. حيث يشير صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره ان الفساد يؤثر على التنمية بعدة طرق<sup>2</sup> منها:

1- يجعل الدولة غير قادرة على تعبئة الإيرادات وأداء وظائفها الأساسية، بحيث يضر الفساد بثقافة الامتثال ويفضي بالتالي إلى مزيد من التهرب الضريبي، فتعجز الدولة عن تقديم الخدمات العامة فيؤدي ذلك إلى تراجع النمو الاقتصادي.

2- يضخم تكاليف المشتريات الحكومية الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى تقليل الانفاق العام ومستوى جودة الخدمات العامة. كذلك يسهل الفساد من اختلاس الاموال من خلال المعاملات التي تُنفَّذ خارج الموازنة. ويؤدي هذا الاختلاس إلى تقليل الموارد المتاحة للاستثمارات العامة وأوجه الإنفاق الأخرى ذات الأولوية، مما يوسع الفجوات في البنية التحتية ويؤثر على النمو.

3- انخفاض إيرادات الدولة وزيادة نفقاتها يدفعها للاستدانة من المصرف المركزي الأمر الذي يرفع من معدلات التضخم. كذلك يزيد من ضعف الإشراف المالي والرقابة فيختل النظام المالي للدولة.

4- حدوث خلل في النظام المالي للدولة فتزداد نسبة العجز وارتفاع معدلات التضخم بسبب الفساد الذي يعيق الاستثمار الداخلي والاجنبي بسبب عدم الثقة في مؤسسات الدولة وبالتالي تراجع النمو والتنمية الاقتصادية.

ومن أهم آثار الفساد أيضا وانعكاساته على الاقتصاد الكلي للدولة<sup>3</sup> ما يلي:

1- عجز الحكومة عن توفير وتقديم الخدمات العامة للشعب مثل خدمات الكهرباء والصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها.

<sup>1</sup> Mitchell A. Seligson , 2002, The Impact of Corruption on Regime Legitimacy: A Comparative Study of Four Latin American Countries”, The Journal of Politics, Vol. 64, No. 2, , p.410.

<sup>2</sup> النشرة الاخبارية للصندوق بتاريخ 2016/7/7 على الموقع في الشبكة العنكبوتية بعنوان مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores051116a> موجودة بتاريخ 2017/3/13

<sup>3</sup> Banuri and Eckel , (2012) Experiments and corruption, a review, Development Research Group, World Bank, WPS 2012. <sup>3</sup>

2- ارتفاع نسبة البطالة بسبب ضعف الدورة الاقتصادية والتلاعب بمقدرات الدولة، تخفيض معدلات الاستثمار .

3- هجرة العقول والشباب الراض للمشاركة في عملية الفساد.

4- هروب رؤوس الاموال المستثمرة في البلاد وعزوف الاستثمارات الاجنبية المشاركة في عملية التنمية لارتفاع التكاليف والعمولات عن القعود.

5- هدر أموال و ثروات الدولة الذي ينتشر فيه الفساد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، وارتفاع التكاليف الامر الذي يضر بخزينة الدولة واخلال بميزانيتها<sup>1</sup>.

6- تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد: عندما تغيب رقابة الدولة وسيطرتها على مؤسساتها المالية والاقتصادية والمدنية، فتخصص الموارد الى المشروعات الاستثمارية الفاشلة مرتفعة التكلفة غير ذات جدوى التي لا تعود على المواطن بالنفع، كذلك انتشار الفساد في المؤسسات المالية للدولة كمصلحة الضرائب والجمارك وابعاد ذوي الكفاءات من العناصر البشرية المؤهلة والكفوة من ادارة هذه المؤسسات يؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة فتشوه سوق العمل وضعف كفاءة الموارد المخصصة للتنمية<sup>2</sup>.

7- زيادة حدة الفجوة بين طبقات الشعب بحيث تكبر الفجوة بين الاغنياء والفقراء لسوء توزيع الثروة. فتزداد مستويات الفقر عندما يتصدر المشهد السياسي في الدولة أشخاص او أحزاب يضعون مصلحتهم الشخصية فوق كل اعتبار، فيستأثرون بالمناصب والمراكز التي تتيح لهم الاستفادة بالمنافع الاقتصادية فيزدادون ثراء على حساب بقية افراد الشعب فتزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء<sup>3</sup> . ومن مظاهر ذلك انخفاض معدلات النمو فيسبب ارتفاع مستويات المعيشة، ارتفاع تكاليف الخدمات الحكومية ويقلل من حجمها وجودتها مما ينعكس سلبا على طالبي هذه الخدمات<sup>4</sup>.

ثالثا آثار الفساد على المجتمعات<sup>5</sup> : تتأثر المجتمعات أيضا سلبا بانتشار الفساد في الدولة فهو يؤدي الى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، أيضا انتشار ظاهرة التعصب الجهوي والقبلي أو الديني و التطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد

<sup>1</sup> بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره ، ص 290

<sup>2</sup> هاشم الشمري، إيثار الفتلي، مرجع سبق ذكره، ص 93

<sup>3</sup> هاشم الشمري، إيثار الفتلي، مرجع سبق ذكره ، ص 93

<sup>4</sup> بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 291

<sup>5</sup> محمد الفطاطة، مرجع سبق ذكره

فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص. كذلك يؤدي الفساد الى انعدام المهنية وفقدان قيمة العمل وتراجع الاهتمام بالحق العام ، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب. من انعكاسات الفساد على المجتمع أيضا ارتفاع نسبة الفقر نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية بسبب تدني مستوى دخول الافراد واتسع الفجوة بين الاثرياء والفقراء. كما يؤدي الفساد الى فقدان الثقة في النظام الاجتماعي و السياسي، وبالتالي فقدان شعور المواطنة والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً.

### المبحث الثاني واقع الفساد في المنطقة العربية عامة وفي ليبيا خاصة

تعد الدول العربية من أكثر الدول في العالم انتشارا للفساد بكافة صوره و أشكاله، وذلك لغياب الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، فلا توجد دولة عربية من ضمن العشرين الاولى بقائمة منظمة الشفافية، بينما تتنافس سبع دول عربية على اخر القائمة. فبالنظر الى مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية<sup>1</sup> لسنة 2016 والذي يرتب 176 دولة حسب وجود الفساد واساءة استغلال السلطة، فالمؤشر بالنسبة للدول العربية يزداد سوءا نظرا لهيمنة السلطات الحاكمة على الانظمة السياسية والاقتصادية لهذه الدول وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعضها. الجدول رقم (1) يشير الى أن الامارات العربية حازت على الترتيب 24 في مؤشر الفساد لعام 2016 م ، تليها دولة قطر بحلولها بالمركز 31، وبعدها الأردن في المركز 57، ثم السعودية بالمركز 62، وعمان في المركز 64، ثم البحرين في 70، والكويت وتونس في 75، والمغرب في 90، والجزائر ومصر في 108، ولبنان في 136، ثم موريتانيا في 142، وحلّ العراق في 166، واشتركت كل من ليبيا والسودان واليمن بالمركز 170، ثم سوريا في المركز 173.

انتقدت منظمة الشفافية الدولية الدول العربية بأنها لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة". أما في الدول الخليجية فعزت تخلفها في مؤشر الفساد الى هيمنة العائلات الحاكمة على مقدرات الدولة الاقتصادية

<sup>1</sup> يقوم مؤشر مدركات الفساد، الذي بدأت في إصداره منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية منذ 1995، بترتيب 176 دولة حول العالم حسب مدى ملاحظة وجود الفساد وإساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية لدى الموظفين والسياسيين. ويتم ذلك من خلال مسح لآراء الخبراء، وباعتماد ثلاثة مصادر متوفرة على الأقل لتقييم كل دولة.

والسياسية وقمع الحريات والانفاق على التسليح الذي لا يسمح بالشفافية وبالتالي العجز في موازنات هذه الدول<sup>1</sup>.

جدول رقم (1) ترتيب الدول العربية حسب تقرير مؤشرات الفساد 2016\*

الدولة	الامارات	قطر	الاردن	السعودية	عمان	البحرين	تونس	الكويت	المغرب
الترتيب	24	31	57	62	64	70	75	75	90
المؤشر	66	61	48	46	45	43	41	41	37
الدولة	الجزائر	مصر	لبنان	موريتانيا	العراق	ليبيا	السودان	اليمن	سوريا
الترتيب	108	108	136	142	166	170	170	170	173
المؤشر	34	38	28	27	17	14	14	14	13

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية 2016

\* ويقاس المؤشر الفساد من 0 إلى 100 درجة بحيث كلما اقتربت درجة الدولة على المؤشر من 0 دل على كثرة الفساد فيها وكلما اقتربت من 100 عكس ذلك زيادة درجة نزاهتها وقلة الفساد فيها.

وأبرز ما يعيب اقتصادات الدول العربية هو اعتمادها على الدخل الريعي الذي يتمثل في إيرادات النفط والضرائب والتحويلات الخارجية، فهذا الاموال تصب في خزينة الدولة وتتصرف فيه النظم الحاكمة (سواء كانت عائلات حاكمة أو أحزاب متسلطة أو حكومات دكتاتورية شمولية) دون حسيب أو رقيب وبعيدا عن الشفافية، بحيث تستخدم هذه الاموال في تعزيز قوة هذه الانظمة والسيطرة على الشعوب ومقدراتها ، الأمر الذي يؤثر على فئات الشعب الاخرى. هذا كله يزيد من الهوة بين الحكام والشعوب فتضعف شرعيتها ومؤسساتها فينتشر الفساد فيها مما يؤدي الى القمع والتضييق على الحريات العامة وحقوق الانسان لا شك في أن مثل هذا الوضع من غياب الشفافية والمساءلة يباعد بين الحاكم والمحكوم ويبرر الشكوك حول شرعية الحكم ويضعف مؤسسات الدولة ويؤدي إلى انتشار الفساد والمزيد من القمع والتضييق على الحريات العامة وحقوق الإنسان.

والجدير بالذكر بأن ما حدث في بداية هذا العقد من انتفاضة للشعوب في بعض الدول العربية ما هو إلا ردة فعل أو شيء متوقع حدوثه كنتيجة لانتشار الفساد في هذه الدول، فأصبحت الشعوب

CNN, <http://arabic.cnn.com/middleeast/2017/01/25/corruption-perceptions-index>

<sup>1</sup> مقال لليسي ان الإخبارية بتاريخ 2017/01/26



تطالب بالحرية والعيش بكرامة والتوزيع العادل في الثروة، فانتفضت على حكامها وأشعلت ثورات أدت الى انعدام الأمن وحروب أهلية وانتشار الفوضى في بعض هذه الدول وعدم القدرة على تطبيق القوانين، مما أدى ذلك الى ازدياد انتشار الفساد فيها وانهايار او ضعف المنظومة الاقتصادية في هذه الدول<sup>1</sup>. كما أشار تقرير البنك الدولي لسنة 2011 إن للفساد أثرا كبيرا في تزايد مخاطر اللجوء الى العنف عن طريقة اثارة الشعور بالظلم وتدمير فعالية المؤسسات الوطنية والقيم الاجتماعية. أما منظمة الشفافية الدولية قد بينت في احدي تقاريرها أن 11 دولة من أصل 20 دولة الأكثر تضررا من آفة الفساد، عانت من نزاعات مسلحة واضطراب أمني، وإن خمسا من هذه الدول الإحدى عشرة هي دول أعضاء في جامعة الدول العربية<sup>2</sup>. كما أن الدول التي تقضى فيها الفساد تعاني من ضعف كبير في مؤسساتها السياسية و القضائية والامنية والاقتصادية والادارية ، نتيجة النزاعات والحروب الاهلية وتدمير مؤسسات الدولة واضعافها، ولعل من أهم الأدلة على ذلك في زمن الحرب الاهلية في لبنان في ثمانيات القرن الماضي، الامر الذي جعل من المواطن أن ينصاع للأمر الواقع الذي يحكمه الصراع الفئوي والطائفي، فيفقد المواطن ولاءه للدولة وشعوره بعدم شرعيتها لانعدم حقوقه . العديد من الدراسات عن دور الفساد في التسبب بالنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، ومد عمر هذه الحروب والنزاعات وخلق العقبات في وجه إيجاد حلول لها، قدم أدلة هي متوافرة في حالات العنف المسلح الذي يعانيه بعض الدول العربية، ومنها الاتجار في السلاح و تهريبه، وإضعاف المؤسسات الأمنية للدولة، وإحلال عصابات مسلحة محلها تسيطر على موارد ومقدرات الدولة الاقتصادية، ناهيك بأن الحروب بذاتها تخلق مناخا ملائما لانتشار الفساد والكسب غير المشروع<sup>3</sup>.

### واقع الفساد في ليبيا

لم تكن ليبيا بمنأى عن الفساد، فهو منتشر فيها كغيرها من الدول منذ القدم ولم تسلم انعكاساته السلبية على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية جراء ممارساته في الماضي والحاضر. إلا انه خلال العقدين الاخيرين (لا سيما الخمس سنوات الأخيرة) أصبح الفساد تقريبا مستشري في جميع مؤسسات الدولة وفي مختلف مستوياتها وبكل اشكال وصوره، وأصبح ثقافة منتشرة لدى فئة كبيرة من الشعب الليبي في غياب الرادع الحقيقي وهو تطبيق القانون وانفاذه. وحسب

<sup>1</sup> Corruption as a Threat to Stability & Peace". Publications of Transparency International, February 2014. P.5

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 8

<sup>3</sup> Jonas Hartelius & Edgar Borgenhammer , (2011), Corruption as a Threat to International Security & Conflict Resolution: A systems Approach to Preventing than Stopping Corruption". Svensaa Carnegie Institutet. Carnegie International Report Series 1. Stockholm ,, p.20.

تقارير منظمة الشفافية، تصنف ليبيا من أكثر الدول انتشارا للفساد، فحسب تقريرها عن سنة 2016 م جاءت ليبيا في المرتبة 170 من بين 176 دولة. وهذا يمكن لمسه في جميع مؤسسات الدولة بحيث أصبح من أهم معوقات التنمية في ليبيا وأضحى الاستثمار فيها يكلف خزانة الدول الاموال الطائلة وبدون أي جدوى تذكر.

فطبقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات الكساد فان ليبيا (أنظر جدول رقم2) تعد في مصاف الدول الأكثر فساد، حسب مؤشرات النزاهة خلال السنوات 2009، 2010، 2011، 2012، حازت ليبيا على 21، 22، 20، 21 نقطة على التوالي ، وكان ترتيبها عالميا 176/160، 178/146، 183/168، 174/160، على التوالي ، بينما انخفض هذا المؤشر الى 16، 18، 16، 14، خلال الاربع سنوات الاخيرة على التوالي فحازت على الترتيب 175/172، 175/169، 176/167، 170/161 عالميا. هذه المؤشرات تدل على تفشي الفساد في الدولة الليبية تفشيا كبيرا وجعلها في قائمة الدول الأكثر فساد في العالم ربما بسبب غياب الارادة والاستراتيجية الواضحة لمكافحة الفساد، بالرغم من انشاءها لعدة مؤسسات للرقابة على مؤسسات الدولة العامة مثل هيئة الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة، هيئة مكافحة الفساد.

#### جدول رقم (2) لبيان مدركات الفساد ومؤشر النزاهة لدولة ليبيا

السنة	مؤشر النزاهة*	مؤشر الفساد	عدد الدول التي تأتي بعد ليبيا
2009	21	176/160	16
2010	22	178/146	32
2011	20	183/168	15
2012	21	174/160	14
2013	16	175/172	3
2014	18	175/169	6
2015	16	167/161	6
2016	14	176/170	2

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية عن السنوات 2009-2015  
\*100 نقطة للدول الاعلى نزاهة واكثر شفافية و 0 صفر للأقل نزاهة واقل شفافية

ويرجع تفشي الفساد في ليبيا الى عدة عوامل نذكر منها<sup>1</sup>:

- 1- عدم وجود قوانين وتشريعات صارمة وواضحة بحق مرتكبي الفساد.
- 2- عدم وجود المؤسسة الحكومية المتخصصة ولها كافة الصلاحيات لكشف الفساد ومحاسبته.
- 3- غياب أجهزة الرقابة في كل مؤسسات الدولة ، أو تواطؤها مع المفسدين . حيث وضح تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015 في ضعف المراقبين الماليين بالمؤسسات العامة للدولة وعدم تقيدهم بلوائح الميزانية والتقصير في اعداد التقارير المالية الشهرية، الأمر الذي ساهم في اهدار المال العام.
- 4- التعقيدات الادارية والبيروقراطية الغير مبرر لها في جميع أجهزة الدولة.
- 5- تدني مستوى دخل الافراد الامر الذي دفعهم الى أخذ الرشاوي والابتزاز والوساطة وغيرها من مظاهر الفساد.
- 6- سوء توزيع الثروة والدخل بين فئات الشعب المختلفة واتساع الفجوة بينها، مما دفع بالعاملين في الجهاز الاداري للدولة للتورط في الفساد.
- 7- قيام معظم الوزارات ومؤسسات الدولة العامة في ليبيا بالتجاوز في الانفاق والصراف بخلاف لائحة الميزانية ودون الرجوع لديوان المحاسبة لمراقبة الصرف وأخذ الاذن بذلك وخاصة في العقود والتوريدات والمشتريات ذات المبالغ الكبيرة.

#### انعكاسات الفساد على الاقتصاد الليبي

لقد تأثر الاقتصاد الليبي تأثيرا كبير بتغلغل الفساد بكافة صوره في كل مؤسسات الدولة وقطاعاتها، بحيث تعرقل مستوى النمو والتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال عقود من الزمن وجعلها في ذيل القائم حتى بالمقارنة مع جيرانها أو دول الاقليم الاخرى، بالرغم من تمتع الدولة الليبية بمقدرات اقتصادية هائلة وموارد اقتصادية ضخمة، إلا أن الفساد سبب في هدر الملايين من الاموال فتدنى مستوى الخدمات العامة وجودتها وارتفعت تكاليف المعاملات المالية وارهقت ميزانية الدولة. وما زاد الأمر سوءا ما حدث خلال الخمس سنوات الماضية بعد الانشقاق السياسي والانفلات الامني و انتشار السلاح وظهور الجماعات المسلحة وكثرة الجريمة والخطف والابتزاز والرشوة

<sup>1</sup> تقرير ديوان المحاسبة الليبي سنة 2015

وتهريب الاموال، كل ذلك أنهك اقتصاد الدولة وجعل منها دولة ضعيفة مرهقة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، فطبقا لتقرير ديوان المحاسبة الليبي، ارتفع عجز ميزانية الدولة الى ما يقارب 40 مليار دينار بسبب الحرب التي طالقت الحقوق النفطية، كما بلغ الانفاق الحكومي خلال عام 2015 م قيمة ما قيمته 36 مليار دينار مقابل ايرادات نفطية وسيادية قدرها 11.3 مليار دينار، اي بعجز قرابة 25 مليار دينار. وارتفعت معدلات التضخم الى اعلى مستوياته حيث بلغ ما يقارب 30%، وانخفاض قيمة العملة الليبية وسعر صرفها مقابل العملات الاخرى، أضف الى ذلك تهريب مبالغ طائلة من العملات الاجنبية حيث انخفض الاحتياطي الأجنبي الى ادنى مستوياته<sup>1</sup>.

وبناء على تقرير ديوان المحاسبة الليبي فانه يمكن تسليط الضوء على بعض صور الفساد في مؤسسات الدولة الاقتصادية والمؤسسات العامة التي تخضع لرقابة ديوان المحاسبة حتى نهاية 2015 م. علما بأن ما ورد في التقرير وفي هذه الدراسة هو عينة لبعض صور الفساد وكلفته على الاقتصاد الليبي ولا يشمل كل الجهاز الاداري للدولة، حيث تم تصنيف مظاهر الفساد الى ثلاث أقسام رئيسية تضم: المخالفات المالية وهي قيمة الاموال التي صرفتها مؤسسات الدولة بالمخالفة للنظم واللوائح المالية للدولة كالمصرف من مخصصات مخالفة، أو مصروفات تفوق المبالغ المخصصة، أو الصرف بدون وجه حق او بدون مستندات . اهدار المال العام وهي قيمة الاموال المهذرة بسبب سوء الادارة والتسيب والممارسات الخاطئة والتقصير في متابعة اموال الدول الامر الذي تسبب في خسارة الدولة لأموال طائلة. الغش والتزوير والتدليس: وهي قيمة الاموال التي اهدرت بسبب التزوير والتدليس والغش في المعاملات المالية.

يوضح الجدول رقم 3 حجم الفساد المالي لمختلف مؤسسات الدولة بالعملة المحلية والدولار واليورو، حيث يشير الجدول إلى أن قيمة الاموال التي صرفت بالمخالفات للوائح المالية للدولة 13.5 مليار دينار ليبي و 1.5 مليار دولار و 221 مليون يورو. هذه الاموال تشمل صرف مرتبات بالتجاوز، مصروفات عمومية وإدارية بالتجاوز، أو أموال مهمة وغير متابعة من الجهات المختصة أو اعتمادا مستنديه داخلية وخارجية مخالفة للوائح المالية . أما حالات التزوير التي ضبطت في مؤسسات الدولة قدرت 8.5 مليون دينار ليبي، 13.7 مليون دولار، 5.8 مليون يورو. تمثلت هذه المبالغ في تحويلات واعتمادات مستنديه لشركات محلية عن طريق القطاع المصرفي، بحيث خصصت لاستيراد مواد غذائية او كهربائية او غيرها تبينت فيما بعد انها الشحنات الموردة حاويات فارغة أو اعتمادات

<sup>1</sup> التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015 ص ص 110-126

مستنديه مزورة بالتعاون مع اصحاب الشركات وبالتواطؤ مع مدراء المصارف. أما الاموال التي اهدرت في الدولة الليبية بسبب الاهمال والتقصير وعدم المتابعة مثل تعاقدات الدولة في مشاريع البنية التحتية وغيرها مع شركات محلية او اجنبية فإنها تقدر 108 مليار دينار ليبي ، 6.5 مليون دولار، و 11 مليون يورو.

### جدول رقم (3) عينة لحجم الفساد المالي في مؤسسات الدولة حتى 2015 /12/31 م

البيان	القيمة بالدينار الليبي	القيمة بالدولار	القيمة باليورو
المخالفات المالية	13.5 مليار	1.5 مليار	221 مليون
حالات التزوير	8.5 مليون	13.7 مليون	5.8 مليون
اهدار المال العام	108 مليار	6.5 مليون	11 مليون

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الليبي سنة 2015 م ،تجميع وتصنيف الباحث

أما الجدول 4 يوضح توزيع حجم الفساد حسب القطاعات والاجهزة الادارية للدولة الليبية .بلغ حجم الأموال المهذرة والمخالفات المالية والتزوير والغش في مؤسسات الدولة وقطاعاتها خلال السنوات الأخير ما يقارب 126 مليار دينار ليبي، 9 مليار دولار ، 11 مليار يورو. يبين الجدول أن أكثر القطاعات تضررا خلال الفترة الأخيرة القطاع النفطي بسبب الصراع المسلح والاعتداء على الحقول والموانئ النفطية، حيث قدر حجم الفساد بها حوالي 98 مليار دينار، تليها كل من مصرف ليبيا المركزي، الخزانة العامة، وزارة المالية، وجهاز استثمار النهر الصناعي، حيث بلغت قيمة الفساد في هذه القطاعات 7600، 3600، 3500، 3400 مليون دينار ليبي على التوالي . ثم يأتي بعد ذلك قطاع الكهرباء، وزارتي الداخلية والدفاع، ومشروعات البنية التحتية، وزارة الاقتصاد، جهات حكومية مختلفة بمبلغ وقدره 2267، 2190، 1284، 1149، 1005 مليون دينار ليبي على التوالي أما باقي القطاعات الاخرى فيتراوح حجم الفساد فيها لأقل من مليار دينار ليبي. كما يبين الجدول ان بعض القطاعات تسببت في اهدار العملات الاجنبية مثل المؤسسة الوطنية للنفط، شركتي مليته للنفط والغاز، والمؤسسة الليبية للاستثمار، والقطاع المصرفي التي قدر حجم الفساد فيها 1522,639، 5900 ، 242 مليون دولار امريكي على التوالي. أما حجم الفساد المالي المقيم باليورو فبلغ 11106 مليون يورو لشركة الاستثمارات الأفريقية، مبلغ 207 مليون يورو للقطاع المصرفي.

جدول (4) توزيع حجم الفساد على قطاعات الدولة المختلفة (بالملايين)

القطاع	القيمة بالدينار الليبي	القيمة بالدولار	القيمة باليورو
الحقول والموانئ النفطية	98000	//	//
مصرف ليبيا المركزي	7600	//	//
وزارة المالية	3600	//	//
الخزانة العامة	3500	//	//
جهاز استثمار النهر الصناعي	3400	//	//
قطاع الكهرباء	2267	//	//
وزارة الدفاع	2190	//	//
وزارة الداخلية	1284	//	//
مشروعات البنية التحتية	1149	//	//
جهات حكومية وادارية	1005	//	//
القطاع المصرفي	893	242	207
وزارة الصحة	620	//	//
شركة الواحة	116.5	//	//
قطاع المواصلات	104	//	//
شركة البريقة	85	//	//
وزارة التعليم العالي	74	//	//
المؤسسة الوطنية للنفط	42	1522	
وزارة النفط والغاز	33	//	//
قطاع الاقتصاد	1.6	//	//
شركة مليته للنفط والغاز		639	
المؤسسة الليبية للاستثمار		5900	//
شركة الاستثمارات الافريقية		//	11106
شركة مليته للنفط والغاز		639	//
المجموع	125964.1	8942	11313

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على تقرير ديوان المحاسبة 2015

## الفساد والصراع المسلح وأثره على قطاع النفط والغاز<sup>1</sup>

تدنى مستوى انتاج ليبيا من النفط والغاز ومنتجاتهما لأدنى مستوياتها خلال الخمس سنوات الماضية نتيجة للانفلات الأمني والصراع المسلح واقفال الحقول النفطية والسطو عليها وسرقة معداتها واتلافها، حيث قدرت الكميات المفقودة من انتاج النفط الخام خلال السنوات 2013-2015 بـ 908 مليون برميل وبقيمة 71 مليار دولار، أي ما يعادل 98 مليار دينار ليبي . والجدول التالي يوضح حجم الإيرادات النفطية وتفصيلها ومقارنتها بالسنوات السابقة.

جدول (4) انتاج النفط والغاز في ليبيا خلال الفترة 2012-2015

السنة	النفط الخام	الغاز	المنتجات	البتروكيماويات	الاجمالي بالدولار	المعادل بالدينار
2012	40.6	3	2	0.119	45.7	66.9
2013	31.5	3	1.3	0.160	36	51.7
2014	11.7	2.7	0.793	0.109	15.4	19.9
2015	5.4	1.6	0.442	0.067	7.6	10.6

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة الليبية 2015

إن الفساد الإداري والمالي اضافة الى الصراع المسلح سبب في أضرار مباشرة وغير مباشرة لقطاع النفط يتمثل في:

1- ضياع موارد مالية ضخمة من العملة الاجنبية، وهي المصدر الوحيد للدخل في ليبيا اضافة الى فقدان حصة النفط الخام الليبي في السوق العالمية.

2- النقص في امدادات النفط الخام للمصافي الحالية مما ساهم في زيادة الانفاق بالعملة الاجنبية لتوريد المحروقات من الخارج.

3- النقص في امدادات السوق المحلي من الغاز الطبيعي منخفض التكلفة وخاصة في محطات توليد الكهرباء مما اضطرت الشركة لاستبداله بأنواع اخرى عالية التكلفة.

4- ارتفاع تكاليف اعادة التشغيل للحقول والموانئ النفطية وخطوط النقل ومواني التخزين.

<sup>1</sup> تقرير ديوان المحاسبة الليبية 2015 ، ص ص 252-290

5-تهريب جزء كبير من المحروقات المدعومة من الدولة الى الدول المجاورة، حيث انفقت الدولة على الدعم المحروقات قرابة 30 مليار دينار لبيي خلال السنوات 2012-2015 .

### الفساد في القطاع المصرفي الليبي<sup>1</sup>

للقطاع المصرفي دور كبير في جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تحقق التنمية الاقتصادية، وعلى قمة القطاع يوجد المصرف المركزي الذي يقوم بإدارة اموال الدولة ورسم السياسة النقدية والائتمانية وتحقيق أهدافها الاقتصادية، إلا أن تقرير ديوان المحاسبة أشار الى وجود نقص كبير من المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي بسبب عدة عوامل منها الانفلات الأمني وتعاقب حكومات غير رشيدة توسعت في الانفاق واهدار الاموال، كما ان المصرف المركزي لم يستحدث أدوات جديدة للسياسة النقدية بعد الغاء الفوائد الأمر الذي أثر بشكل سيئ على التوازن النقدي والمالي للدولة. ومن أهم المخالفات المالية والادارية في القطاع المصرفي التي سببت في اهدار الملايين او المليارات كما بينها الجدول 4 اهدار المصرف المركزي لمبلغ 7600 مليون دينار بالمخالفة للوائح والقوانين ، كذلك بين الجدول المشار اليه حجم العملة الاجنبية المهربة خارج البلاد عن طريق الاختلاس و تزوير الاعتمادات المستندية والاخلال باللوائح المالية والمصرفية في المصارف الليبية بشكل عام، حيث قدرت الخسائر بمبلغ 893 مليون دينار لبيي ، 242 مليون دولار ، 207 مليون يورو .

### الفساد المالي للصناديق السيادية الليبية<sup>2</sup>

استثمرت ليبيا الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط خلال العقدين الاخيرين في انشاء مجموعة صناديق سيادية لاستثمار هذه الاموال وتتميتها لتحقيق التنمية وضمان مستقبل الاجيال القادمة. فتم انشاء وتأسيس المؤسسة الليبية للاستثمار، شركة الاستثمارات الأفريقية، الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية والشركات التابعة له، شركة تطوير للاستثمار الصناعي ، وشركة تطوير للاستثمار السياحي والعقاري. إلا أن تقرير ديوان المحاسبة كشف عن عدة ملاحظات مهمة تبين حجم التهاون والتلاعب ومخالفة القوانين واللوائح المالية للدولة الامر الذ سبب في خسارتها لأموال طائلة، ومن أهم الملاحظات ما يلي:

<sup>1</sup> تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2015 ، ص ص 212-250

<sup>2</sup> تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2015 ، ص ص 186-209



أ- المؤسسة الليبية للاستثمار تكبدت خسائر تفوق 4 مليار دولار نتيجة الإهمال والتقصير وعدم المتابعة الجيدة والفعالة، بالإضافة الى عدم اعتماد دراسات جدوى متكاملة تبين تكلفة الاستثمارات والعوائد المتوقع منها وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها. كما بين التقرير ضعف الرقابة والمتابعة في الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة.

ب- وصل حد الإهمال والتقصير في شركة الاستثمارات الأفريقية الى ان انخفضت نسبة الإيرادات الى المصروفات الى نسبة 2% خلال السنة المالية 2015 ، حيث بلغ حجم الإيرادات نحو 103,004 مقارنة بحجم المصروفات 5,063,903 دينار. ويرجع ذلك إلى سوء الإدارة وسوء اختيار الشركات المنفذة للمشاريع وضعفها في مجال الاستثمار، اضعف الى ذلك تجاوز نسبة الصرف للشركات التي تم الغاء عقودها دون استرجاع للقيم الزائدة والمصروفة بالمخالفة حيث وصلت القيمة المصروفة في بعض العقود الى 11,106,401 يورو بنسبة انجاز اقل من 10% بينما قيمة العقد 20,500,00 يورو.

### الفساد المالي في نظام التوظيف والمرتبات

من أكبر المشاكل التي تعيق خزنة الدولة هو نظام التوظيف والمرتبات ، حيث يعاني الهيكل الإداري والوظيفي للدولة من الترهل وكثرة عدد الموظفين، والعشوائية في التعيينات الأمر الذي سبب تدنى جودة الخدمات العامة وضعف انتاجية الموظف، ناهيك عن ارهاق خزنة الدولة بفاتورة مرتبات تصل الى 26 مليار دينار سنويا. ويشير ديوان المحاسبة في تقريره إلى أهم المشاكل التي يعاني منها الكادر الإداري بالدولة كما يلي<sup>1</sup>:

1- تضخم الكادر الإداري نتيجة للعشوائية في التعيين واهمال الملاكات الوظيفية والترقيات الغير قانونية. حيث انه مع تطبيق برنامج الرقم الوطني في صرف المرتبات تبين انه يوجد 1,463,528 موظف يتقاضون 1,499,979,871 دينار شهريا.

2- تفشي التسبب الإداري وعدم احترام الوظيفة العامة.

3- انعدام الكفاءة والانتاجية وتدنى مستوى الخدمة العامة.

4- انتشار ثقافة الاجر بدون مقابل.

<sup>1</sup> تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2015 ، ص ص 68-78

5- عدم وجود معايير واضحة لجدول المرتبات من حيث الوظيفة والمسؤولية والموظف الامر الذي ادى الى عدم العدالة في توزيع الدخل.

6- ارتفاع فاتورة المرتبات التي تدفعها الدول مما ادى الى تكبد الاقتصاد القومي عبء ثقيل ومن ثم عرقلة التنمية والتطوير.

7- نتيجة استخدام منظومة الرقم الوطني في التوظيف وصرف المرتبات تبين وجود أكثر من 235 الف حالة تتقاضى في اكثر من مرتب من الدولة، أرهقت خزانة الدولة بمرتبات بلغت 6 مليارات دينار سنويا.

8- تبين وجود 10710 موظف بلغو سن التقاعد ولازالوا يتقاضون مرتبات السنوية في حدود 167,658,348 دينار، في حين بلغ عدد الاشخاص دون السن القانونية ويتقاضون مرتبات 595 طفل تقدر مرتباتهم السنوية 5,707,452 دينار.

9- تبين صرف مرتبات لأشخاص لا ينتمون الى اي جهة ادارية بلغ عددهم 4310 موظف تقدر مرتباتهم السنوية بمبلغ 34,926,96 دينار.

### **الدعاوي المرفوعة ضد الدولة الليبية<sup>1</sup>**

نتيجة لسوء الادارة باتخاذ قرارات مصيرية دون دراسة وافية ولتغلغل الفساد في المؤسسات المعنية بالاستثمار، وتغليب المصلحة الخاصة على العامة، يشير التقرير الى وجود اكثر من 100 قضية من أصل 214 دعوة مرفوعة ضد الدولة ممثل في هيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، وعدد ثلاث منازعات خارجية تقدر قيمة المطالبات التعويضية فيها بمبلغ 1.25 مليار دولار لعل اشهرها قضية شركة الخرافي الكويتية، بالإضافة الى دعاوي أخرى غير مرتبطة بهيئة تشجيع الاستثمار تقدر بمبلغ 125 مليون دولار. ومن المتوقع أن تزيد هذه الارقام نتيجة للحكم غير الرشيد والتخبط التشريعي والتنظيمي واللامبالاة بالإضافة الى تهاون بعض الأشخاص من الشركات الاجنبية مقابل مصالح شخصية على حساب الدولة الليبية .

<sup>1</sup> تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2015 ، ص ص 87-109

## الفساد في القطاعات والانشطة الاقتصادية الأخرى<sup>1</sup>

لم يستقر النظام الاقتصادي لدولة ليبيا منذ نشأتها، فخلال الأربعين سنة المنصرمة تخلت الدولة عن النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يقوم على احتكار الدولة لجميع الانشطة الاقتصادية والتحكم في جميع مواردها، إلا أنه منذ التسعينيات تبنت الدولة النظام الاقتصادي الحر، حيث اتجهت الدولة إلى تمليك الوحدات الاقتصادية العامة الى القطاع الخاص ولتنفيذ ذلك انشأت عدة لجان لهذا الغرض مثل لجان التقييم والمتابعة لغرض التمليك، تأسيس الهيئة العامة للتمليك، تأسيس السوق المالي، تأسيس هيئة تشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، وصندوق الانماء الاقتصادي الاجتماعي، ورغم ذلك فشلت بعض اللجان والمؤسسات في تحقيق الاهداف المنشأة لأجلها وتم الاستلاء على الوحدات الاقتصادية العامة للمصالح الخاصة، والتهرب الضريبي. حيث بلغت عدد الوحدات الاقتصادية المملوكة من مصانع وشركات ومشاريع انتاجية خلال الفترة 2003-2011 عدد 127 وحدة تتجاوز قيمتها 2.2 مليار دينار مع العم بان تقييمها كان باقل من قيمتها الحقيقية. ومن خلال تحليل بيانات هيئة تشجيع الاستثمار و تين لديوان المحاسبة ان الهيئة اشرفت على 606 مشروع استثماري بإجمالي رأسمالي مستثمر يبلغ 75.5 مليار دينار لم تحقق أي أهداف تنمية وأن الارقام المشار اليها على الورق فقط وليس لها أثر على الواقع ، كما أن اغلب المشروعات التي دخلت التشغيل فهي إما مشروعات خدمية ليس لها أثر انتاجي أو شركات عامة تم الاستيلاء عليها من خلال شركاء أجاناب بأثمان بخسة لم تضيف إلى الاقتصاد الوطني قيمة حقيقية.

كذلك خسارة الدولة لممتلكاتها لصالح أطراف اجنبية بحجة استقطاب رأس المال الاجنبي ونقل التكنولوجيا والخبرة الى الوطن دون مراعاة للقوانين والتشريعات التي تنظم الاستثمار ومن أمثلة ذلك مصفاة رأس الأنوف، ومصانع اليوريا والأمونيا ومصانع اسمنت بنغازي والهوارى والفتائح، وأخيرا وليس اخرا بيع 19% من اسهم كل مصرف الوحدة ومصرف الصحاري الى شركاء اجانب مع السيطرة على الادارة وهو مخالف لأعراف الاستثمار والمحاسبة والادارة المحلية والعالمية. فقد لوحظ تولي الشريك الاجنبي ادارة وتسيير تلك المصارف رغم امتلاكه اقل من 20% من رأسمالها بسبب الاتفاق الموقع بين الشركاء الاجانب وصندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي مما نتج عنه حصول المستثمر الاجنبي على أرباح ناجمة عن مشاركته للمصرف المحلي في عوائد محلية. مع العلم بعدم

<sup>1</sup> تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2015 ، ص ص 293-336

وجود أي تطور يذكر لتك المصارف نتيجة لدخول المستثمر الاجنبي سواء في الجانب الاداري أو تطور في الخدمات المصرفية بل على العكس من ذلك تفاقم الأمر واستفاد المستثمر على حساب الجانب الوطني وذلك بسبب وجود الفساد وسوء التخطيط.

ومن مظاهر الفساد في ليبيا أيضا هو التعاقد مع شركات في مجال البنية التحتية التي لا تمتلك الخبر والملاءة المالية ولا الكفاءة المهنية في مثل هذه المشروعات وتلقي هذه المشروعات دفعات مقدمة تفوق رأسمالها، وتوقفها عن العمل أو تركها للمشاريع الاستثمارية خلال الخمس سنوات الماضية نتيجة للنزاع المسلح، ومن ثم رفع دعوي ومنازعات وتعويضات على الحكومة الليبية في المحاكم الاقليمية والدولية مطالبة اياها بتعويضات تصل الى مئات الملايين.

أما الفساد المالي والادارية في صندوق موازنة الاسعار بلغ منتهاه حسب تقرير الديوان، حيث أنشأ هذا الصندوق لدعم الاسعار الأساسية لتخفيف العبء على المواطنين من ارتفاع الأسعار خاصة أصحاب الدخل المحدود، إلا أن سوء الادارة ومخالفة اللوائح المنظمة لعمله وتفشي الفساد فيه، تحول البرنامج إلى شكل من أشكال الفساد ووسيلة للإثراء غير المشروع وتم استغلاله في الحصول على قروض وتسهيلات واعتمادات وتحويلات انهكت القطاع المالي والمصرفي للدولة . فأدت سياسة الصندوق الى توسيع الفجوة بين الاسعار الحقيقية للسلع والاسعار المدعومة واستنزاف موارد الدولة لصالح فئة من المستفيدين. فتشير الاحصاءات إلى أن الدولة انفقت خلال خمس سنوات (2011-2014) ما يزيد عن 6 مليارات دينار على دعم السلع الاستهلاكية، وتجاوزت نسبة السلع المهرية لدول الجوار وإلى غير مستحقي الدعم السلعي إلى ما يقرب عن 40%، تمثلت في الجمعيات والمخابز الوهمية، المساهمين الوهميين، التهريب الى دول الجوار،.....الخ.

أيضا طبقا لتقرير ديوان المحاسبة فان شركة الكهرباء تلقت ما يزيد عن 4,4 مليار دينار خلال السنوات 2010-2015 كدعم مباشر ضمن الميزانية العامة للدولة تمثل في تزويد الشركة بالمحروقات المدعومة المستلمة من شركة البريقة، وفي المقابل فان الشركة لم تتخذ أي سياسة لترشيد مصروفاتها بل بالعكس من ذلك زادت وبالأخص بند المرتبات الذي تجاوز المليار دينار خلال سنة 2015 نتيجة لتعيينات جديدة لا فائدة منها كتعيين لأشخاص أو شكت اعمارهم على التقاعد ولم يستمر عملهم سوى أشهر ثم احيلوا الى التقاعد، ارتفاع بند المكافئات والعمل الاضافي والمصروفات التسييرية الاخرى كالمشاركة في المؤتمرات والندوات الخارجية التي تكلف خزينة الشركة أموال طائلة. ارتفاع نسبة الفاقد التجاري في كمية الطاقة من 37% الى 50% والمقدر بمبلغ 464

مليون دينار بسبب التوصيلات الغير شرعية والتلاعب بالعدادات واختلاس التيار الكهربائي. ارتفاع تكاليف الصيانة والتعاقدات بأسعار مرتفعة جدا نتيجة للفساد المستشري في الشركة<sup>1</sup>.

### استراتيجيات تخفيف الفساد

يقر صندوق النقد الدولي بأنه لا يوجد حل أو طريقة مثلى تتناسب جميع الدول في محاربة الفساد، فلكل دولة خصوصيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالصندوق يقدم ارشادات عامة لصناع القرار استنادا على منظور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء على تصميم الاصلاحات الاقتصادية وتنفيذها وسياسة مكافحة الفساد. ويشر التقرير أيضا إلى أربع عوامل رئيسية لمكافحة الفساد<sup>2</sup>:

- 1-توفر الشفافية شرط أساسي: لمكافحة الفساد أو الحد منه يجب اعتماد المعايير الدولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي و لابد من تفعيل دور الاعلام بجميع وسائله في الكشف عن الفساد.
- 2-لابد من وجود مؤسسة قضائية كفؤة وفعالة ونزيهة لتطبيق القانون على المفسدين ، وقبل ذلك وجود مؤسسات تشريعية لسن التشريعات والقوانين التي تحارب الفساد.
- 3-لمكافحة الفساد يجب التحرر التنظيمي ورفع القيود والحد من البيروقراطية الادارية.
- 4-وضع الأطر القانونية الواضحة والمؤسسات الفعالة وذلك بتطوير كادر من المسؤولين العموميين الذين يتسمون بالكفاءة ويتمتعون باستقلاليتهم عن التأثير الخاص والتدخل السياسي. إضافة الى وجود ادارة سياسية يقتدى بها وأن يضمنوا اتخاذ إجراء حاسم عند الحاجة.

### تجارب بعض الدول في محاربة الفساد

منذ عقود بدأت الدول تعي خطورة الفساد و أثره على اقتصاداتها ومجتمعاتها، فأنشأت المنظمات الحكومية وغير الحكومية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات المحلية والدولية، فسنت القوانين والتشريعات والسياسات التي من خلالها يتم مكافحة الفساد واتخذت خطوات وأساليب مختلفة لمنع او حتى الحد منه، فمحاربة الفساد ليس بالأمر

<sup>1</sup> تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2015 ص ص 340-351

<sup>2</sup> مقال بعنوان ست استراتيجيات لمكافحة الفساد، نشر في صفحة البنك الدولي بقلم Augusto Lopez-Claros بتاريخ 2014/5/23 <http://blogs.worldbank.org/futuredevelopment/ar/node/122> موجود بتاريخ 2017/05/14

المستحل ولا الصعب، فتوجد عدة دول حاربت الفساد وحدت منه، فعلى سبيل المثال من الدول التي حاربت الفساد ونجحت في ذلك الصين و سنغافورة، وهونج كونج، وتشيلي<sup>1</sup>.

**1-الصين:** انتشر الفساد انتشارا كبيرا في جميع مؤسسات الدولة وفي مختلف طبقات الشعب، حيث بلغ مؤشر الفساد فيها 3.4، 3.2، 3.6 من أصل 10 نقاط<sup>2</sup> في سنة 2003، 2005، 2008 على التوالي. اتخذت الصين خطوات جادة لأجل محاربتة والحد منه، ومثال ذلك وضع عقوبات شديدة وصارمة تصل الى حد الاعدام بحق المرتشين، كذلك تحسين مستوى المعيشة للمواطنين من خلال رفع دخولهم للابتعاد عن الرشوة.

**2-سنغافورة:** تعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في مكافحة الفساد بعد أن كان متفشيا فيها لأكثر من ثلاث عقود وكانت من في مقدمة الدول التي انتشر فيها الفساد، فاتخذت الحكومة خطوات جدية حتى كادت ان تستأصله تماما فبلغ مؤشر الفساد لديها 9.4 سنتي 2003 و 2005 قبل أن يتراجع الى 9.2 في سنة 2008، حيث اتخذت الحكومة اجراءات صارمة لمكافحته ومثال ذلك القضاء على البيروقراطية بتخفيض عدد القوانين واللوائح والاجراءات وقامت بتسهيل وتوضيح كافة الاجراءات لكي لا تترك مجالا لظهور أي من صور الفساد كالرشوة والوساطة والابتزاز، كذلك تم رفع أجور ومراتب العاملين في مؤسسات الدولة بحيث لا يلجؤا للفساد ويحرم الموظف مهما كان مركزه من الحصول على وظيفة اخرى في اي من مؤسسات الدول.

**3-هونج كونج:** ارتفع مؤشر الفساد لدى هونج كونج من 8 سنة 2003 الى 9.3 في سنة 2008 نتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة في سبيل مكافحة الفساد، حيث شكلت الدولة لجنة يعمل بها اكثر من ألف موظف يتقاضون مرتبات عالية ورصدت لها ميزانية ضخمة فقط لأجل مكافحة الفساد وقد نجحت في ذلك.

**4-تشيلي:** تعد تشيلي أيضا من الدول التي نجحت في مكافحة الفساد، حيث سلكت الدولة منهجا مهما واتخذت سياسات مهمة لمكافحته، فقامت بتبسيط الاجراءات واللوائح والقوانين واعتمد على مبدأ الشفافية والافصاح في كل مؤسسات وهيئات الدولة، فنجحت في ذلك حيث بلغ مؤشر الفساد 7.4 في سنة 2003 قبل ان يتراجع الى 6.9 في سنة 2008.

<sup>1</sup> عز الدين بن تركي ومنصف شرفي، مرجع سبق ذكره

<sup>2</sup> أعلى قيمة في المؤشر هي 10 وتعني خالي من الفساد، بينما أقل قيمة له هي 0 وتعني فاسد جدا.

## الخطوات التي اتخذتها ليبيا لمكافحة الفساد

لم تتخذ كل الحكومات المتعاقبة على ليبيا خلال الخمس عقود الماضية اي خطوات جدية نحو مكافحة الفساد ، على الرغم من قيامها بالتوقيع على عدة اتفاقيات ومعاهدات اقليمية ودولية لمحاربة الفساد، حيث أنها طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و موقعة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وأيضا ممثلة في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومجموعتها غير الحكومية. وأسس ديوان المحاسبة، وهيئة والرقابة الادارية، وهيئة مكافحة الفساد وهي مؤسسات حكومية، كما أصدرت عدة قوانين لعل اشهرها قانون مكافحة غسل الاموال رقم 2/2005 ، فعلى سبيل المثال كشف ديوان المحاسبة الليبي عن مجموعة من المخالفات المحالة لجهات التحقيق خلال عام 2015 بلغت محصولتها م 102 ملف تورط فيها 483 شخص، اتخذ الديوان ضدهم جملة من الاجراءات تمثلت في الايقاف عن العمل، الاستبعاد من المناصب، صدور قرار استرجاع الاموال المنهوبة، الاحالة الى النائب العام، والاحالة الى هيئة الرقابة الادارية. كل ذلك لم يفلح في مكافحة الفساد أو حتى التقليل منه لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. جاء في نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية<sup>1</sup> أنه لتحسين الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من محاربة الفساد عن طريق تحقيق الشفافية والافصاح و توفر المؤسسات الكفوة والفعالة والقيادة الرشيدة. ويشر التقرير أيضا إلى أن الفساد يعوق إدارة سياسة الموازنة والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي.

## نتائج الدراسة

انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها في الاتي:

- 1- تعتبر الدول العربية من أكثر دول العالم انتشارا لظاهرة الفساد وأكثرها تأثرا به من الناحية الاقتصادية والاجتماعي ويرجع ذلك إلى الحكم الشمولي وغياب الديمقراطية.
- 2- تصنف ليبيا من الدول الاكثر فساد في العالم حسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية، ويعزز هذه النتيجة تقارير ديوان المحاسبة الليبي.

<sup>1</sup> النشرة الاخبارية للصندوق بتاريخ 2016/7/7 على الموقع في الشبكة العنكبوتية بعنوان مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores051116a> موجودة بتاريخ 2017/3/13

3- تأثرت جميع قطاعات الدولة الليبية بالفساد لاسيما خلال الخمس سنوات أخيرة نتيجة للفوضى والانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

4- من أهم القطاعات التي تأثرت بالصراع السياسي والنزاع المسلح في ليبيا، القطاع النفطي الذي تسبب في خسارته لأموال طائلة، تليها بقية القطاعات الأخرى مما سبب في استنزاف احتياطي النقد الأجنبي.

5- لم تتخذ الدولة الليبية خطوات جادة نحو اصدار القوانين التي تحد من الفساد أو حتى تفعيل القوانين الموجودة، وغياب التشريعات الرادعة الامر الذي جعل المتورطون في الفساد يفلتون من العدالة.

6-انتشار البيروقراطية وتعقيد الاجراءات الادارية وتدني مستوى دخول الأفراد كان من اهم اسباب نقشي ظاهرة الفساد في ليبيا.

### توصيات الدراسة

أما أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة:

1-لابد من البحث عن مخرج لعدم الاستقرار السياسي و حل النزاع العسكري كمبدأ لمكافحة الفساد والحد منه.

2- اصدار التشريعات والقوانين واللوائح التي تمنع الفاسد وتحد منه، واعتماد المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة والمسؤولية.

3-تفعيل دور المؤسسات الموجودة حاليا كديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الادارية، في مكافحة الفساد، وتطوير المسؤولين والقياديين الذين يتسمون بالكفاءة، كذلك تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والاعلام النزيه لكشف الفاسد وإظهاره للرأي العام.

4-تسهيل وتبسط الاجراءات الادارية والبعد عن البيروقراطية لإنجاز المعاملات، كذلك تصنيف الوظائف العامة وفق المؤهلات والخبرات وربطها بالرواتب والاجور، اضافة الى تحسين مستوى دخل الموظفين بالجهاز الاداري للدولة وربط ذلك بالكفاءة والانتاجية.



## المراجع

- 1- القرآن الكريم .
- 2- سنن أبي داود، الجزء الثالث،
- 3-المجمع اللبناني لتعزيز الشفافية، لا فساد، كتاب الفساد، ط1 ، 2005 م مطابع تكنوبرس ، لبنان.
- 4- السكارنة، بلال خلف، أخلاقيات العمل، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 5- الزبيدي، حسن لطيف كاظم ، السعدون ، عاطف لافي ، الفساد جذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات ، اقتصادية، العدد 18 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2006 .
- 6- الغالي ،طاهر، العامري ، صالح، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2010،
- 7- الشمري ، هاشم، الفتلي، إيثار ، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2011
- 8- الفطافطة، محمود، الفساد: الصورة الأخرى للهلاك: الموقع على الشبكة العنكبوتية 2007 [www.aman-palestine.org](http://www.aman-palestine.org) موجود بتاريخ
- 9- الوصال ، كمال أمين ، الفساد ، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة عالم الفكر، المجلد 38 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2009
- 10- السيد، مصطفى كامل ، العوامل والآثار السياسية، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004
- 11- بكر، نجلاء محمد إبراهيم ، الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3 ، مصر، 2009 .

12- بن تركي، عزالدين، شرفي منصف، الفساد الاداري : أسبابه، آثاره، طرق مكافحته- اشارة الى تجارب بعض الدول. ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية لحد من الفساد المالي والاداري، يومي 6-7/5/2012 .

13- عربية، زياد، الفساد ، مجلة دراسات استراتيجية ،العدد 16 ، جامعة دمشق، 2005

14-محمد، سعاد عبد الفتاح ، الفساد المالي و الإداري في العراق، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد و إهدار المال العام باليمن ، [www.nscoyemen.com](http://www.nscoyemen.com)

15-محمد، عبدالرحمن، عادل، الفساد الاداري : دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط، مجلة مصر المعاصرة، مج 103، ع 502، مصر، 2011.

16-يونس، مفيد دنون ، تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 10 ، المجلد 32 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010 .

17-منظمة الشفافية الدولية ، تقرير الفساد في العالم للعام 2007 م، العراق .

18-تقرير ديوان المحاسبة الليبية 2015 .

19-إفنتكار مانع، مقال لقناة الجزيرة بعنوان الفساد ينهش اقتصاد روسيا على الشبكة العنكبوتية <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/23> موجود بتاريخ 2017/3/14

120-النشرة الاخبارية للصندوق بتاريخ 2016/7/7 على الموقع في الشبكة العنكبوتية بعنوان مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores051116a>

موجودة بتاريخ 2017/3/13

19-Banuri and Eckel , (2012) Experiments and corruption, a review, Development Research Group, World Bank, WPS 2012 .

20- Mitchell A. Seligson , 2002, The Impact of Corruption on Regime Legitimacy: A Comparative Study of Four Latin American Countries”, The Journal of Politics, Vol. 64, No. 2,

21-Corruption as a Threat to Stability & Peace”. Publications of Transparency International, February 2014.

-22 Jonas Hartelius & Edgar Borgenhammer ,(2011), Corruption as a Threat to International Security & Conflict Resolution: A systems Approach to Preventing than Stopping Corruption” . Svenska Carnegie Institutet. Carnegie International Report Series 1. Stockholm

مقال للسي ان ان الإخبارية بتاريخ 2017/01/26

<http://arabic.cnn.com/middleeast/2017/01/26/corruption-perceptions-index>

النشرة الاخبارية للصندوق بتاريخ 2016/7/7 على الموقع في الشبكة العنكبوتية بعنوان مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي

<https://www.imf.org/ar/News/A>

articles/2015/09/28/04/53/sores051116a موجودة بتاريخ 2017/3/13

مقال بعنوان ست استراتيجيات لمكافحة الفساد، نشر في صفحة

البنك الدولي

بتاريخ 2014/5/23 <http://blogs.worldbank.org/futuredevelopment/ar/node/122>